بسم الله الرحمن الرحيم

# التعليم
# و
# ثنائية اللغة


تأليف

ميجل سجوان          وليام ف. مكاي

ترجمة

الدكتور إبراهيم بن حمد القعيد          الدكتور محمد عاطف مجاهد محمد

أستاذ مساعد          أستاذ مساعد

كلية اللغات والترجمة          كلية اللغات والترجمة

جامعة الملك سعود



الناشر: عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الملك سعود

ص. ب ٢٢٤٨٠ ـ الرياض ١١٤٩٥ ـ المملكة العربية السعودية

© ١٤١٥هـ (١٩٩٥م) جامعة الملك سعود

هذا الكتاب ترجمة مأذون بها لكتاب:

*Education and Bilingualism*

لمؤلفيه: Miguel Siguan

William F. Mackey

Published by Kogan Page in association with UNESCO, 1987

٤٠٠,٧
٥٣٣ س

سيجوان، ميجل.

التعليم وثنائية اللغة / تأليف ميجل سيجوان، وليام ف. مكاي؛ ترجمة إبراهيم بن حمد القعيد، محمد عاطف مجاهد محمد.

الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

٢٠٢ ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك ٦ ـ ٠٥٥ ـ ٠٥ ـ ٩٩٦٠ (جلد)

٨ ـ ٠٥٤ ـ ٠٥ ـ ٩٩٦٠ (غلاف)

١. اللغة ـ تعليم. أ. مكاي، وليام ف. ، م. مشارك

ب. القعيد، إبراهيم بن حمد، مترجم. جـ. محمد، محمد عاطف مجاهد

د. العنوان

رقم الإيداع ١٤/١٤٠٠ بتاريخ ٦/٩/١٤١٤هـ

تم تحكيم الكتاب بواسطة لجنة متخصصة شُكلت بناءً على قرار المجلس العلمي في اجتماعه السادس عشر للعام الدراسي ١٤١١/١٤١٢هـ والمعقود بتاريخ ١٦/١٠/١٤١١هـ الموافق ٣٠/٤/١٩٩١م.

مطابع جامعة الملك سعود ١٤١٥هـ

# المحتويات

الصفحة


مقدمة الترجمة ..... ط
مقدمة الناشر ..... ن
مقدمة الكتاب ..... ف

**الفصل الأول: الشخص ثنائي اللغة** ..... ١
التعريف والسمات الأساسية ..... ١
أنواع الثنائية اللغوية ودرجاتها ..... ٨
قياس الكفاءة اللغوية ..... ١٠
الألفة ..... ١١
وظائف اللغات واستعمالاتها ..... ١٢
طرق اكتساب ثنائية اللغة ..... ١٣
اللغة الرئيسة وأشكال ثنائية اللغة ..... ١٥
الاندماج الاجتماعي للشخص ثنائي اللغة ..... ١٧
شخصية ثنائي اللغة ..... ١٩

**الفصل الثاني: المجتمعات ثنائية اللغة** ..... ٢١
الثنائية اللغوية الاجتماعية ..... ٢١
المعلومات السكانية والجغرافية ..... ٢٧
العوامل السياسية الاجتماعية ..... ٢٨

العوامل اللغوية ..... ٣٢
الإطار الخارجي ..... ٣٤
العوامل الثقافية ..... ٣٦
إدراك الهوية الذاتية بين المجموعات اللغوية ..... ٣٨
الثنائية اللغوية والمؤسسات ..... ٣٩
الأسرة ثنائية اللغة ..... ٤٠

**الفصل الثالث: التعليم ثنائي اللغة: لماذا وكيف؟** ..... ٤٧
الأنماط الرئيسة للتعليم ثنائي اللغة ..... ٤٧
التعليم واللغة في الدول القومية ..... ٥٤
لغات أهل البلد الأصليين ..... ٦٧
البلاد الحديثة الاستقلال ..... ٧٠
تعليم المهاجرين ..... ٧٦
اكتساب اللغات العالمية ..... ٨٣

**الفصل الرابع: الأسس الاجتماعية والنفسية للتعليم ثنائي اللغة** ..... ٨٩
دور اللغة الأولى ..... ٨٩
اكتساب لغة ثانية ..... ٩٤
أهمية الدافعية ..... ٩٧
التعليم ثنائي اللغة ونمو الطلاب الفكري والشخصي ..... ١٠٠
العمر المثالي لتقديم لغة ثانية ..... ١٠٢
طريقة الانغمار ..... ١٠٤
أسباب النجاح وأسباب الفشل ..... ١٠٩
ثنائية اللغة وثنائية الثقافة ..... ١١٨

**الفصل الخامس: تنظيم التعليم ثنائي اللغة وتخطيطه** ..... ١٢٥
تنظيم التعليم ثنائي اللغة: الأهداف والموارد ..... ١٢٥
المعلومات الأساسية ..... ١٢٦
وضع التدريس ثنائي اللغة في النظام التعليمي ..... ١٢٨
مكونات النظام ..... ١٣١
المدارس والبرامج التعليمية ..... ١٣٢
التعليم الخاص وثنائية اللغة ..... ١٣٩
هيئة التدريس ..... ١٤٣
الكتب الدراسية والمواد التعليمية ..... ١٤٦
تكاليف التعليم ثنائي اللغة ..... ١٥١

**الفصل السادس: البحوث العلمية في مجال الثنائية اللغوية وتقويم نتائجها** ..... ١٥٥
البحوث العلمية ..... ١٥٦
التقويم وعلاقته بالأهداف ..... ١٦٢
تقويم الأهداف اللغوية ..... ١٦٣
تقويم الأهداف الأكاديمية ..... ١٦٧
الاندماج الاجتماعي والثقافي ..... ١٦٨
**الملحق**: قائمة بمراكز الدراسة والتوثيق والتنمية المختصة بالتعليم المتعدد اللغات والمتعدد الثقافات ..... ١٦٩
**المصادر والمراجع** ..... ١٧٥
**ثبت المصطلحات العلمية** ..... ١٩٣
**الكشاف** ..... ١٩٧

# مقدمة الترجمة

أدت التطورات الحديثة في حياة الإنسان المعاصر إلى انفتاح الحضارات على بعضها أكثر من ذي قبل، كما أدت إلى دعم أسباب التعاون والتفاهم والاتصال بين الأمم. ونتيجة لذلك أصبحت معرفة ودراسة اللغات الأجنبية ـ التي تمثل المفتاح لهذا التعاون والتفاهم والاتصال ـ سمة من سمات هذا العصر، حيث يندر أن نجد نظامًا تعليميًّا لا يقدم لغة أجنبية أو أكثر.

وتعتمد السياسة التعليمية في أغلب الدول العربية والإسلامية على تقديم لغة أجنبية أو أكثر في النظام التعليمي، وقد تدرس العلوم في بعض الجامعات بلغات أجنبية على حساب اللغات الأصلية للبلاد. وبالإضافة إلى ذلك تقوم بعض الدول العربية وبعض الهيئات الثقافية العربية والإسلامية بنشر اللغة العربية وتقديم خدمات جليلة في هذا المجال، ولا شك أن تحقيق الأهداف المرجوة من تعليم اللغات لا يتم إلا بتوفير المصادر والمعلومات والدراسات الخاصة بهذا الموضوع واستيعاب أشمل للقضايا والمشكلات المتعلقة بذلك. والواقع أن المكتبة العربية لا تزال تشكو من نقص في الكتابات العربية حول الموضوع، سواء فيما يتعلق بالبحوث العلمية الأصلية بالعربية أو بالكتابات المترجمة من اللغات الأخرى.

وإسهامًا في خدمة الباحثين والدارسين في مجالات تعليم اللغات والثنائية اللغوية، وسدًّا لبعض النقص في المجالات المذكورة، قمنا بترجمة لهذا الكتاب «التعليم وثنائية اللغة» *Education and Bilingualism* ، الذي ألَّفه كاتبان مشهوران، هما ميجل سيجوان Miguel Siguan ووليام مكاي William Mackey ، وقد أَعَدَّ الكتاب مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو (سنترك الحديث عن الكتاب وأهميته لمقدمة

الناشر). وفي الإمكان تلخيص المبررات التي قادت إلى ترجمة الكتاب فيما يأتي:

١ ـ قلّة الكتابات العربية في الموضوع واعتماد أغلب الدارسين والباحثين على اللغات الأجنبية، الأمر الذي يحد من الاستفادة ويفوت الفرصة على الناطقين بالعربية فقط.

٢ ـ الحاجة الشديدة لدى المؤسسات والهيئات التعليمية والثقافية في البلاد العربية والإسلامية إلى الكتابات العربية التي تتناول تعليم اللغات وقضاياها ومشكلاتها، بحيث يساعد ذلك على رفع مستوى تعليم اللغات، سواء فيما يتعلق بتعليم اللغات الأجنبية أو تعليم اللغة العربية ونشرها.

٣ ـ دعم جهود التعريب وتعزيز التواصل العلمي بين اللغة العربية واللغات الأخرى.

٤ ـ أهمية الكتاب وكونه يقدم فكرة شاملة عن الثنائية اللغوية مستعينًا بالكتابات والدراسات والأبحاث التي دارت حول الموضوع منذ الحرب العالمية الأولى حتى وقتنا الحاضر، وكونه مشروعًا يعكف عليه مكتب التربية الدولي التابع لليونسكو، له بعد عالمي قام بتأليفه عالمان شهيران لهما خبرة واسعة وكتابات كثيرة في هذا المجال.

ولكي تتحقق الفائدة العلمية والعملية المرجوة مما ورد ذكره بالكتاب من دراسات وتجارب ومفاهيم وتحليلات ونتائج متعلقة بالتعليم وثنائية اللغة، يقترح المترجمان النظر إلى كل ذلك في إطار منهجي يضمن موضوعية المعالجة.

وكمدخل للموضوع ينبغي ملاحظة أمر مهم، وهو أن الكتاب اشتمل على مجموعة من التعميمات المتفرقة المبنية في الأساس على ظروف البيئات الاجتماعية الأوروبية وتجاربها الحضارية المميزة، ويصعب صدق هذه التعميمات على ظروف وبيئات مختلفة، ومن ثم ينبغي التركيز على جوانب الكتاب التي يمكن الاستفادة منها. وفي موضوع مهم كالثنائية اللغوية ينبغي التأكيد على قضايا أساسية، وذلك بطرح مثل هذه الأسئلة: ما هي الأبعاد اللغوية لمشكلاتنا؟ وهل يمكن أن تسهم الثنائية اللغوية في حلّها؟ وكيف؟ وللاستفادة من تجارب غيرنا نوجه الأسئلة التالية: هل سبق لغيرنا مواجهة مشكلات مشابهة؟ وكيف تم حلّها؟ وما هي الدروس التي يمكن تعلمها؟

وكيف يمكن الانتفاع من هذه الدروس في ظل الظروف الحضارية التي نعيشها؟

والواقع أن الكتاب يمثل خلفية جيدة للإجابة عن الأسئلة السابقة بما حواه من نظريات وأبحاث وتجارب، وهو يتألف من مقدمة الناشر ومقدمة للمؤلفين وستة فصول بالإضافة إلى ملحق واحد.

تعطي مقدمة الناشر موجزًا عن أهمية الكتاب والجهد الذي بذل فيه والمؤسسات التي كانت وراء إنجازه وفكرة عن المؤلفين. وتلخص مقدمة المؤلفين الإطار الحضاري والعلمي للثنائية اللغوية وأهمية الدراسات والأبحاث في هذا المجال لتأصيل فهمنا للموضوع ودعم التفاهم والتعاون العالميين في تعليم اللغات مع توفير احترام اللغات والثقافات المختلفة.

ويتناول الفصل الأول تحليلاً للشخصية ثنائية اللغة، كما يعرِّف ثنائية اللغة وسماتها وأنواعها ودرجاتها وطرق قياسها.

ويتناول الفصل الثاني بالدراسة والتحليل المجتمعات ثنائية اللغة، والعوامل الاجتماعية واللغوية والثقافية المتعلقة بذلك والدور الذي تلعبه الأسرة في مثل هذه المجتمعات.

ويشرح الفصل الثالث الأنماط المختلفة للتعليم ثنائي اللغة، كما يعطي أمثلة متنوعة من تجارب عدد من الدول في هذا المجال.

ويعرض الفصل الرابع الأسس النفسية والاجتماعية للتعليم ثنائي اللغة، ويحلل بعض النظريات ذات العلاقة، ويقارن بينها مبينًا نقاط القوة والضعف، وكذا عوامل النجاح أو الفشل في الحالات المختلفة.

ويتناول الفصل الخامس تنظيم وتخطيط التعليم ثنائي اللغة مع عرض لأهدافه وموارده ومؤسساته وبرامجه وعلاقته بالنظام التعليمي عامة وغيره من المؤسسات، كما يتناول إعداد المعلمين والكتب الدراسية والمواد التعليمية، وكذا تكلفة التعليم ثنائي اللغة.

ويعالج الفصل السادس عمليات قياس وتقويم نتائج الثنائية اللغوية على المستوى الفردي والمستوى الاجتماعي، ويحللها من النواحي اللغوية والأكاديمية والثقافية.

ويضم الملحق قائمة بأسماء مراكز الدراسة والتوثيق والتنمية المختصة بأمور التعليم المتعدد اللغات والمتعدد الثقافات، لمن يهمه البحث والاطلاع.

## مقدمة الناشر
## (منظمة اليونسكو)

إن اعتماد الأمم على بعضها ـ هذا الاعتماد الذي يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية ـ يمثل أهم صفة تميز النصف الثاني من القرن العشرين، وقد أدّى هذا الاعتماد إلى ظهور الحاجة لدى الناس في مختلف أقطار العالم إلى تعليم أبنائهم لغة أو أكثر من اللغات الحية، ويتم مثل هذا التعليم ـ غالبًا ـ كجزء من نظام تعليمي ثنائي اللغة، ويخضع هذا النظام لظروف تاريخية واقتصادية وسياسية تختلف من بلد إلى آخر.

وعلى الرغم مما يفتحه النظام التعليمي ثنائي اللغة من نافذة على العالم الخارجي، وما يوفره من خبرات شخصية متميزة تنتج عن الاتصال بثقافات أخرى، إلا أنه في الوقت نفسه يثير بعض المشكلات التي تختلف في الشكل والدرجة من مجتمع لغوي إلى آخر. وكلما ازداد الوضع اللغوي تحديدًا أدى ذلك إلى زيادة المشكلات وتنوع الطرق المتبعة لمعالجتها، وتبعًا لذلك تنوع السياسات التعليمية، وقد أصبح من غير الملائم، في وقتنا الحاضر، الحديث عن الثنائية اللغوية بشكل عام، بل الحديث عن أوضاع مختلفة وغير متشابهة من هذه الثنائية.

وقد تصدَّى عالمان متخصصان لهما شهرة عالمية، هما؛ وليام ف. مكاي William F. Mackey وميجل سيجوان Miguel Siguan لدراسة موضوع التعليم والثنائية اللغوية وأدخلاه كجزء من البرنامج العلمي والتربوي لمكتب التربية الدولي (IBE)، ويأتي هذا الكتاب، على صغر حجمه، محاولة جادّة تهدف إلى تقديم فكرة عامة عن الموضوع منذ أن خرجت الطبعة الأولى *للببليوجرافيا العالمية حول الثنائية اللغوية والثنائية الثقافية International Bibliography on Bilingualism and Biculturalism*، والتي أصدرها

المركز العالمي لدراسات الثنائية اللغوية في عام ١٩٧٢م ، واشتملت على أكثر من أحد عشر ألف عنوان (اشتملت الطبعة الثانية عام ١٩٨٢م على تسعة عشر ألف عنوان). والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ألم يكن ذلك عملاً جبارًا لهذين العالمين؟ الواقع أن هذا الكتاب لا يدّعي الشمولية ولكنه، بلا شك، يغطي مجموعة كبيرة من الدراسات والمطبوعات، ويتناول بالإضافة إلى ذلك، المناقشات والمجادلات التي تحيط بمفهوم الثنائية اللغوية منذ الحرب العالمية الأولى حتى وقتنا الحاضر مع التركيز ـ بصفة خاصة ـ على الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ونأمل أن يُسَهِّل هذا الكتاب، بما سيقدمه من مشكلات وبما يثيره من أفكار ومناقشات، تبادل الخبرات بين مختلف المجتمعات الثقافية واللغوية التي قد تظهر فيها الثنائية اللغوية كعقبة كؤود أمام عملية التنمية، ناهيك عن فائدة مثل هذا الكتاب للدول النامية التي استقلت في خلال هذا القرن، والتي لا يزال فيها الموروث الثقافي واللغوي يسيطر على البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ففي مثل هذا الوضع اللغوي، تعتبر الثنائية اللغوية ـ وفي كثير من الأحيان التعددية اللغوية ـ أمرًا مقبولاً يفرض نفسه على الواقع الاجتماعي، كما ينظر إليها على أنها استجابة لمتطلبات الحياة المعاصرة. فمن جهة، هناك التقدم العلمي والتطور الصناعي الذي يميز النصف الأخير من القرن العشرين والذي فرض ظروفًا معينة من العلاقات اللغوية. ومن جهة أخرى، هناك حاجة ملحَّة للاتصال والتفاهم بين الشعوب ليس ضمانًا للتعاون والتنمية فحسب، بل لأهداف الأمن والاستقرار والسلام العالمي.

ونود هنا أن نعبِّر عن امتناننا للأستاذين مكاي وسيجوان على هذا الإسهام القيم، ونود كذلك أن نذكِّر قراءنا الأعزاء بأن الأفكار والآراء التي تضمنها هذا الكتاب هي آراء المؤلفين وليست بالضرورة ممثلة لوجهات نظر اليونسكو، ومن ثم يجب التنويه بأن المادة المطبوعة في هذا الكتاب والطريقة التي قدمت بها لا تعني أنها تعبير عن وجهة نظر معينة من جانب اليونسكو تجاه وضع قانوني لأية دولة، أو منطقة، أو مدينة بذاتها.

# مقدمة الكتاب

كان النـظام التعليمي في مختلف الثقـافات القديمة، مقتصرًا على أقلية من الشعب ومرتبطًا بلغة واحدة، هي عادة لغة النصوص الدينية أو لغة الأدب، ومثل هذه اللغة تضمن الوحدة الثقافية، وأحيانًا الوحدة الإدارية في مناطق شاسعة تسكنها مجموعات تستعمل لغات مختلفة في حياتها اليومية. وقد تم تبني التعليم النظامي، الذي يعتمد على القراءة والكتابة لعامة الشعب، كهدف سياسي في أوروبا الحديثة عند ظهور ما يسمى بالدولة القومية.

وفي ضوء أيديولـوجية الدولة الأوروبية القومية الحديثة هناك تفريق كامل بين الدولة والأمة واللغة، بحيث أصبحت هناك لغة عامة إجبارية للتعليم تعتبر هي اللغة الـرسمية للدولـة والأداة التي تعبر عن وحدتها. ويستطيع الطلبة، الذين تتوافر لهم الفرصة لمواصلة التعليم العالي، أن يتعلموا اللغات القديمة كرمز للثقافة، وأن يتعلموا لغـات أجنبية أخـرى، بحيث يشعـرون بأنهم جزء من المجتمع الأوروبي والمجتمع العالمي. ومع ذلك، فالتعليم بالنسبة لأغلب المواطنين يتم بلغة واحدة على الرغم من أن الكثيرين منهم يبدأون الدراسة وهم يتحدثون بلغاتٍ أو لهجات مختلفة. وقد اتبعت الدول الأوروبية السياسة نفسها عندما بدأت في نشر التعليم في المستعمرات، ويمكن القول إنه حتى بعد بداية القرن العشرين بفترة اعتمدت الأنظمة التعليمية على لغة واحدة فقط كلغة للتعليم. ولكن الوضع قد تغير على مدار الخمسين سنة الماضية، فاليوم هناك العديد من الأنظمة التعليمية التي تستعمل لغتين، والبعض منها يتخذ الثنائية اللغوية هدفًا.

وواضح أن أحد أسباب هذا التغير هو ازدياد اعتماد الدول على بعضها، الأمر الذي جعل من الضروري معرفة اللغات الأجنبية واستعمالها، وأعطى بعض اللغات وضعًا مميزًا كأداة للاتصال العالمي. وعلى أية حال، يستجيب العديد من المجموعات الإنسانية لهذا التيار الموحد، الذي هو نتيجة مباشرة للتطور الصناعي وسمة من سمات عالمنا المعاصر، وذلك بتعزيز وتقوية رموز هويتها التي تعتبر اللغة إحداها.

وهذه الظاهرة لا تنعكس في الدفاع عن اللغات الرسمية للكثير من الدول فحسب، بل تنعكس أيضًا في المطالبة بأن اللغات المختلفة والأنواع اللغوية التي لا تصنف على أساس أنها لغات لدول، يجب أن يكون لها الحق في الاستمرار والبقاء، وتبعًا لذلك، ضمان تمثيلها في النظام التعليمي.

وقد بدأت المطالبة بهذا الأمر عن طريق الأقليات اللغوية في الدول الأوروبية الحديثة، وكان الدافع لذلك الفكرة القومية نفسها التي قادت إلى نتيجة مفادها أن وجود لغة معينة لدى مجموعة بشرية يعطيها صفات الأمة، ومن ثم الحق في الاستقلال الذاتي، بما في ذلك الحق الكامل في استعمال اللغة في كل مجالات الحياة وعلى رأسها التعليم. وقد امتدت منذ ذلك الحين المطالبة بتعليم الشخص بلغته الأصلية إلى استعمال اللهجات، كما امتدت أيضًا إلى مجموعات المهاجرين الذين كثرت أعدادهم في السنوات الأخيرة في بعض الدول الصناعية، والذين أصبح اقتصارهم على لغة البلد المضيف لأغراض التعليم عائقًا لا يساعد على الاندماج في المجتمعات التي هاجروا إليها.

وأخيرًا كان لحركة الاستقلال منذ الحرب العالمية الثانية أثر كبير على هذه العملية، ففي غضون سنوات قليلة، وبعد أن حصلت مجموعات من الدول على استقلالها وسيادتها، شعرت برغبة شديدة لاستعمال لغاتها في التعليم، مع إدراك أن هذا الاستعمال ليس في الإمكان الاقتصار عليه، وأن نوعًا من أنواع الثنائية اللغوية كان لازمًا.

وكنتيجة حتمية، أدّى الانتشار المفاجىء للتعليم ثنائي اللغة إلى ظهور مشكلات خطيرة، ولم تكن هذه المشكلات متعلقة بالتنظيم فحسب، بل أيضًا متعلقة بمعرفة ماذا يراد؟ وكيف يمكن تقويم النتائج التي تم الحصول عليها؟ وليس هناك شك

في وجود إجماع عام تدعمه منظمة اليونسكو وتقف خلفه بثقلها المعنوي، وهو إجماع على نقطتين مهمتين هما:

١ ـ ضرورة أن يكون تعليم الطفل، طالما كان ممكنًا، بلغته الأصلية أو لغة أسرته، وعلى الأقل في المراحل الأولى من التعليم.

٢ ـ يجب أن يتعلم الطفل لغة ثانية في النظام التعليمي، بحيث يصبح جزءًا من مجموعات لغوية أوسع.

وعلى الرغم من وجود إجماع على هذه المبادىء الأساسية، إلا أن المشكلات تبدأ عندما نحاول تطبيق هذه المبادىء على أوضاع معينة. فيوجد في العالم اليوم حوالي مائتي دولة مستقلة، وعدد اللغات المختلفة يقدر بأربعة آلاف لغة. وعلى الرغم من أن هذه اللغات ليست موزعة على الدول بالتساوي، حيث إن بعض الدول تتحدث لغة واحدة، بينما هناك العشرات بل المئات من اللغات في دول أخرى، إلا أن وجود هذا العدد الكبير يدل دلالة واضحة على كثرة الأوضاع التي تتعايش فيها اللغات وتعقيدها، ومن ثم الحاجة إلى التعليم ثنائي اللغة.

إن العدد الذي سبقت الإشارة إليه من وجود أربعة آلاف لغة مستقلة يمثل ـ بصفة عامة ـ أكثر التقديرات قبولاً، ولكن بعض الكُتَّاب يعتقدون أن العدد الحقيقي يفوق ذلك بكثير. ويعزى الاختلاف في التقدير إلى سببين، السبب الأول هو قلة البحوث العلمية، حيث إن هناك أجزاء من عالمنا اليوم لم يتم اكتشافها ودراستها بتوسع من الناحية اللغوية. والسبب الثاني، وهو أكثر عمقًا، يتعلّق بطبيعة اللغة، فيمكن القول بثقة، إنّ لغة ما تختلف عن اللغات الأخرى عندما يؤيد ذلك كونها لغة مقننة أو قياسية، ويوجد لها معجم خاص بها. كما يؤيد ذلك وجود قواعد نحوية وصرفية لكتابتها. ومن أجل ذلك أصبح من الصعب التفريق بين اللغات التي لم تقنن بعد، وتلك التي لا تزال ليس لها شكل مكتوب. وبسبب كثرة هذه الحالات، فإننا نواجه مقياسًا لغويًّا يخضع لمختلف التنوعات المتأثرة بالزمان والمكان. ولذلك عندما يستعمل شكلان من أشكال اللغة في مكانين مختلفين يصبح من الصعب، بل من المستحيل، معرفة ما إذا كان هذان الشكلان نوعين مختلفين للغة نفسها أم لغتين مختلفتين. والواقع

أن من بين عدة آلاف من اللغات المعروفة هناك فقط عدة مئات تعتبر بالفعل مقننة ولها شكل مكتوب.

وهذه نقطة مهمة في المجال الذي نتحدث عنه، ذلك أننا لا نستطيع أن ندرس لغة أو نستعملها في التعليم إذا لم تكن هذه اللغة مقننة وذات شكل مكتوب. ومن أجل ذلك، إذا كانت لغة مجموعة من الناس غير مقننة وليس لها شكل، فيجب أن تقنن حتى يمكن أن تستعمل لأغراض التعليم. وهذا أمر في غاية الصعوبة وجهد مكلف، وقد لا يكون دائمًا شيئًا عمليًّا علاوة على أنه ليس في الإمكان عمله في كل اللغات الموجودة.

وحتى مع افتراض أن هذه المشكلة قد تم حلها، وأننا نتحدث عن لغات مقننة، فالمسألة لا تزال على درجة كبيرة من التعقيد. والسبب في ذلك هو أن بناء نظام تعليميٍّ ثنائي اللغة يفترض وجود قرار معين حول أي القطاعات من الشعب ستتأثر بهذا النظام؟ وما هي الأهداف اللغوية المطلوبة؟ وما هو الدور الذي ستلعبه كل لغة في البرنامج التعليمي؟ وما هو مستوى الإتقان المتوقع لكل لغة؟ وفي أي الأوضاع يحتمل أن تستعمل اللغات؟ وهذه القرارات المتعلقة بالأهداف اللغوية في النظام التعليمي مثلها مثل السياسة اللغوية على مستوى الدولة، تعتبر قرارات سياسية بطبيعتها، ومن ثم ترتبط ارتباطًا قويًّا بالإجماع الاجتماعي، الأمر الذي يصعب تحقيقه على الدوام.

وبعد ما يتم هذا الإجماع وتحدد الأهداف، عندئذ فقط نستطيع تحديد المشكلات النفسية والتربوية والتنظيمية المحيطة بالتعليم ثنائي اللغة، كما نستطيع التعامل مع هذه المشكلات بنجاح، وذلك في ضوء الدراسة العلمية الفاحصة للظروف الاجتماعية المصاحبة وعرض ذلك على نتائج البحوث التي أجريت وتم الحصول عليها في أماكن مختلفة. ولحسن الحظ فإنه تتوافر الآن مجموعة كبيرة من التجارب والدراسات في هذا المجال غير أن النتائج المأخوذة منها متعارضة وتختلف باختلاف الباحثين.

في عام ١٩٢٩م عقد مكتب التربية الدولي مؤتمرًا في مدينة لوكسمبورج Luxem-bourg حول التعليم وثنائية اللغة (يقوم المكتب بنشر سلسلة من المطبوعات وهذا الكتاب واحد منها). وقد كان هذا المؤتمر أول اجتماع يخصص لهذا الموضوع وأول مناسبة عامة يتضح فيها الاهتمام بالمشكلة. والجدير بالذكر أن الفكرة المسيطرة على

المشاركين في ذلك المؤتمر كانت ضد التعليم ثنائي اللغة ومع تأجيل تقديم لغة ثانية قدر الإمكـان في النظام التعليمي. وهذا الموقف يتعارض مع العديد من وجهات النظر المعاصرة ـ سيناقش الكتاب في أحد فصوله المؤتمر وفكرته الأساسية. والأمر الذي نود تأكيده في هذه المقدمة ليس الطريقة التي تغيرت فيها الآراء حول الثنائية اللغوية في التعليم، بل الكيفية التي تطور بها الاهتـمام بالموضوع. فالقائمة الببليوجرافية حول الثنـائية اللغوية، والتي لم تكن في واقع الأمر موجودة في الوقت الذي عُقد فيه مؤتمر لوكسمبورج، ازدادت ازديادًا كبيرًا، حيث تشير آخر القوائم المنشورة عن طريق المركز العالمي لبحوث الثنائية اللغوية (مكاي ١٩٨٢م) إلى وجود ما يقارب العشرين ألف عنوان.

والواقع أن أول مؤشر لهذا الاهتمام بالثنائية اللغوية هو وجود هذا الحشد الهائل من الدراسات والنتائج التي تم الحصول عليها. وقد تغيرت النظرة المبسطة للموضوع، والتي أشرنا إليها عند الحديث عن مؤتمر لوكسمبورج، من مجرد النظر إلى الثنائية اللغوية في حد ذاتها على اعتبار أن لها تأثيرًا حسنًا أو سيئًا على النمو العقلي والنفسي للأفراد إلى نظرة مختلفة اليوم. فالثنائية اللغوية والنظام التعليمي ثنائي اللغة ينظر إليهما اليوم على أنهما سيئـان أو حسنـان بنـاء على الحالات الفردية والظروف التي توجد فيها الثنائية اللغـوية. والبحـوث العلمية الآن تركز على تحديد العوامل التي تفسر نتائج الثنائية اللغوية، مع زيادة التأكيد على الدور الذي تلعبه الفروق الثقافية والاجتماعية في هذا المجال، هذا مع العلم بأن الحاجة لا تزال ماسّة لكثير من البحوث العلمية التي تقدم صورة أوضح عن العوامل المعقدة الداخلة في نجاح أو فشل التعليم ثنائي اللغة.

وبناء على ما سبق، يبدأ هذا الكتاب بتقديم وصف للثنائية اللغوية من جوانبها الشخصية والاجتماعية، وينطلق بعد ذلك إلى وصف للأشكال المختلفة التي يأخذها تعليم ثنائي اللغة بسبب اختلاف البيئات وتنوع الأهداف المطلوبة. ويعالج الكتاب في أجـزائـه المختلفـة المشكلات النفسية والتربوية الأساسية الداخلة في تعليم ثنائي اللغة، كما يقدم بعض القواعد والتوصيات لكيفية بناء نظام تعليمي ثنائي اللغة ومتابعة الإشراف عليه. ولا شك أن مشروعًا طموحًا على مثل هذه الشاكلة ليس بمنأى عن النقص ووجود بعض النتائج غير المرضية، والسبب في ذلك يعود إلى أن المشكلات

المحيطة بالثنائية اللغوية مشكلات معقدة وأوضاعها مختلفة، كما أن الكتابات حول الموضوع كثيرة جدًّا ومتنوعة بحيث يصعب حصرها والجمع بينها، والعذر الوحيد للكاتبين فيما يعتري هذا الكتاب من نقص هو عدم توافر أي كتاب أو مرجع مطبوع يقدم صورة متكاملة للتعليم ثنائي اللغة ومشكلاته، الأمر الذي يمثل في حد ذاته تبريرًا لهذا الجهد المتواضع.

وأخيرًا، وعلى الرغم مما جاء في هذا الكتاب من تأكيد على مختلف أنواع المعوقات التي تؤثر في الثنائية اللغوية وفي نتائجها المتوقعة، إلا أن الباحثين يعبران عن قناعة قوية في أن الثنائية اللغوية تمثل، على المستوى العالمي، أعظم إنجاز يمكن تقديمه لتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب ودعمه. كما أنها تمثل على المستوى المحلي ومستوى الدولة الواحدة أفضل طريقة لتسهيل التعايش بين مختلف المجموعات العرقية والأقليات اللغوية، وبالرغم من التكلفة الباهظة للثنائية اللغوية إلا أنَّها دائمًا أقل من التكلفة الاجتماعية المترتبة على عدم وجودها. وهذه الفكرة هي الأساس الذي بني عليه هذا الكتاب.